

الدور التنموي للمخططات الاستراتيجية في المدن المصرية

"الدور التنموي للمخطط الاستراتيجي في تخطيط وتنمية مدينة أسيوط"

المهندسة/ أمل أحمد كمال

secondamal@yahoo.com

٧٨ شارع المحافظة – أسيوط – مصر

الملخص:

بالنظر إلى مجموعة المشكلات العمرانية التي تواجهها مصر فقد تبنت الهيئة العامة للتخطيط العمراني منهج التخطيط الاستراتيجي وهو منهج تشاركي يجمع المجتمع المحلي لتحديد وتنفيذ المشروعات ذات الأولوية والأنشطة المختلفة بهدف خلق مدينة قادرة على الإستدامة في مواجهة الظروف المتغيرة واستحداث أدوات لخلق فرص عمل مناسبة وتحسين مستوى المعيشة للفقراء والفئات المهمشة^{١١}.

كما أنه يتميز بفلسفة استراتيجية تتضمن بشكل أساسي تطوير الإدارة المحلية بالمدينة، وبناء إطار إداري مؤسسي معاصر ومتكامل يسمح بإعداد الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة عملية التنمية، وتجعل المدينة أحد أقطاب التنمية علي مستوى المحافظة وذلك عن طريق دعم الإمكانيات المادية من خلال شراكة فعالة.

وهو يعتبر الإدارة الرشيدة والحكم الرشيد وتطبيق مبادئ المشاركة والشفافية والمحاسبة واللامركزية، وإعطاء دور أكبر للمجتمعات المحلية في إدارة شئونها الداخلية، وتحديد ومتابعة تنفيذ أهدافها التنموية بما لا يتعارض مع الأهداف القومية، هما الأداة الرئيسيتان لتحقيق التنمية المستدامة^{١٢}.

ولقد تم إعطاء المنهج الاستراتيجي الإطار التشريعي والقانوني الذي يدعمه وذلك من خلال قانون ١١٩ لسنة ٢٠٠٨.

تنص المادة ٩ من قانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ علي أن عملية التخطيط الإستراتيجي العام للمدينة أو القرية تهدف إلي تحديد الملامح الأساسية العمرانية والإقتصادية والإجتماعية والبيئية، والتعامل مع كل المقومات والعناصر الطبيعية الواقعة في حدودها^{١٤}.

المقدمة:

المنهج الاستراتيجي يسعى لوضع رؤية مستقبلية متكاملة لتنمية المدينة مرتكزة علي ما تتمتع به المدينة من موارد ومقومات وتهدف في الأساس إلي تحقيق التنمية المستدامة للمدينة وضمان الخروج باستراتيجية عملية قابلة للتطبيق يشارك في وضعها كافة الجهات المعنية وشركاء التنمية بالمدينة لضمان الالتزام بالرؤية المستقبلية المقترحة للمدينة وحسن استغلال الموارد الطبيعية المتاحة وتحديد الموارد اللازمة لتمويل عملية التنفيذ بالإضافة إلي المخرجات التفصيلية للدراسة التي تساهم في تنمية وإدارة عمران المدينة^{١١}.

وفي البحث نستعرض المقترحات التنموية للمخطط الاستراتيجي لمدينة أسيوط في إطار تحليلي للقضايا التنموية ليبين الشراكة ودورها في تعزيز الحوكمة الرشيدة، كما يستعرض محاور التنمية المستدامة التي راعي وجودها المخطط الاستراتيجي في كافة الرؤي والتصورات، مع تطوير الخدمات الحكومية والاهتمام بالتقنيات المعلوماتية وتنمية وبناء قدرات العاملين وتدريبهم علي تشغيل وتحديث قاعدة بيانات للمدينة^١.

١- تطور الأسلوب التخطيطي في مصر منذ الخمسينات إلي الآن:

في البداية نشأ التخطيط العمراني في مصر من خلال عملية نقل ومحاكاة تقنية من الدول المتقدمة وخاصة دول أوروبا وأمريكا، مع محاولات لجعله متوافقا مع المجتمع المصري.

وقد انتشر حينذاك في الأدبيات التخطيطية بالدول المتقدمة منذ خمسينات القرن الماضي مفهوم إقليم المدينة، إذ طرحت جدلية حدود المدينة، وتم درستها عام ١٩٥٩ وتطبيقها في إحصاء ١٩٦٠ بالولايات المتحدة بتبني مايمكن تسميته بالمناطق الإحصائية للمدن الكبرى، كما ظهرت استراتيجية الطريق الدائري وإقامة سلسلة من المدن الجديدة حولها في تجربة تخطيط لندن وباريس، وتعتبر تجربة تخطيط القاهرة الكبرى مثالا علي نقل أسلوب تخطيط المدن الكبرى من الدول المتقدمة بعد توفيقها مع الواقع المصري^٥.

في عام ١٩٥٥ صدر قانون بإنشاء لجنة التخطيط القومي لدراسة مشروعات عاجلة للتوسع الصناعي ووضع خطة قومية شاملة لذلك، وعلي ضوء ذلك أنشئت مناطق صناعية جديدة في السويس وأسوان والمنصورة وطنطا وأقيمت المدن الصناعية لعمال تلك المصانع وتكونت المؤسسات العامة للإسكان والتعمير لوضع الخطط العمرانية لتلك التجمعات^٥.

في عام ١٩٥٩ صدر قرار جمهوري بإنشاء مكاتب تخطيط بالوزارات تعاون جهاز التخطيط القومي في الحصول علي البيانات ودراسة وتحليل ما يخص الوزارة من مشروعات.

وفي عام ١٩٦٠ صدر القانون رقم ١٢٤ باسم قانون الإدارة المحلية الذي قسمت مصر بموجبه إلي وحدات إدارية هي المحافظة والمدينة والقرية.

وفي عام ١٩٦١ صدر قرار جمهوري بإنشاء مجلس أعلي للتخطيط القومي يختص بوضع الأهداف القومية للنهوض الإقتصادي والإجتماعي وكذا دراسة وإقرار الخطة القومية الشاملة^٦.

في الستينات بدأ مفهوم التخطيط العمراني تتكامل جوانبه الإجتماعية والإقتصادية والعمرانية وذلك عندما بدأت مجموعة من المخططين المصريين بوضع المخطط العام لمدينة القاهرة شاملا الدراسات العمرانية والإقتصادية والإجتماعية

ومع بداية الثمانينات وزيادة الإهتمام بالعملية التخطيطية أصبح من الضروري وجود سياسة تخطيطية من شأنها تنظيم العملية التخطيطية في مستوياتها المختلفة، نتيجة لذلك تم إصدار قانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بشأن التخطيط العمراني ولائحته التنفيذية والذي رسم السياسة العامة للعملية التخطيطية في مصر وسميت هذه المرحلة (وضع تشريعات التخطيط العمراني)^٢.

وقد نص قانون ٣ لسنة ١٩٨٢ في مادته الأولى علي أن تكون الهيئة العامة لتخطيط العمراني هي جهاز الدولة المسئول عن رسم السياسة العامة للتخطيط العمراني وإعداد خطط وبرامج التنمية العمرانية، علي أن تتولي الوحدة المحلية المختصة القيام بكافة المهام الموكولة لها في القانون بواسطة أجهزتها الفنية أو المكاتب الإستشارية بالإشتراك مع الهيئة.

وبموجب هذا القانون تطور النظام التخطيطي المتبع إلي نظام التخطيط الهيكلي وهو مرحلة تخطيطية تسبق التخطيط العام بحسب نص المادة الأولى من اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمراني.

والمخطط الهيكلي يعني بتحديد الأهداف والإستراتيجيات والسياسات طويلة المدى للمدينة أو القرية في إطار التخطيط الإقليمي، علي أن تشمل الدراسات اللازمة لإعداده مجالات السكان ومصادر الثروات الطبيعية والأنشطة الإقتصادية والمرافق والخدمات العامة والإسكان.

ويصدر التخطيط الهيكلي في صورة تقرير تحليلي وخرائط تحدد الخصائص البيئية والإجتماعية والإقتصادية والعمرانية والأهداف والإستراتيجيات والبرامج القطاعية.

أما المخطط العام الشامل للمدينة أو القرية فينص القانون في المادة ٩ من لائحته التنفيذية علي أنه يعني برسم الخطوط العريضة التي توجه عمليات التنمية العمرانية، موضحة الإستعمالات الرئيسية للأراضي بهدف توفير بيئة سكنية صحية وشبكة طرق مريحة ذات كفاءة عالية^{١٨}.

ونفس المادة تنص علي أن المخطط العام يجب أن يقوم علي أساس من الدراسات البيئية والإجتماعية والإقتصادية والعمرانية. علي أن تكون سياسات المخطط طويلة المدى وتوفر الإحتياجات المستقبلية للمجتمع المحلي، ويراجع كل خمس سنوات كما تنص المادة ١٠ من اللائحة التنفيذية.

أما المادة ١١ فتتص علي المخطط العام يصدر في شكل مجموعة من الخرائط توضح استعمالات الأراضي وشبكة الطرق ومواقع الخدمات والمرافق العامة، بالإضافة إلي تقرير يتضمن طبيعة وهدف التخطيط العام والسياسة العامة لاستعمالات الأراضي.

وفي أواخر القرن العشرين تبين أن العمران المصري العديد يواجه من المشكلات، فطبقا للدراسات التي أجرتها الهيئة العامة للتخطيط العمراني والمنشورة عام ١٩٩٨ ضمن خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية حتي عام ٢٠١٧، وجد أن العمران المصري يعاني من العديد من المشاكل، منها عدم التوازن بين المعمور واللامعمور حيث أن ٩٦% من مساحة مصر تكاد تكون خالية من السكان، مع التركيز الشديد للمستقرات البشرية في الرقعة الزراعية المحدودة في الوادي والدلتا وتأكلت الأراضي الزراعية وتناقص نصيب الفرد منها، وانتشرت ظاهرة العشوائيات، وتداخلت استعمالات الأراضي في المدن الأمر الذي سبب مشكلات بيئية واختناقات مرورية، وارتفعت الكثافات السكانية في بعض المدن وتفاقت المشاكل الإجتماعية والإقتصادية فيها مع نقص وضعف توزيع الخدمات وتدهور المرافق العامة (مياه الشرب - والصرف الصحي) في نسبة كبيرة من العمران المصري بالإضافة إلي تدهور المناطق التاريخية داخلها^٢.

وقد ظهر بوضوح عدم الإلتزان في النسق الحضاري القائم حيث يرتكز حوالي ٦٢% من سكان الحضر في إقليم القاهرة الكبرى والأسكندرية، بجانب إختفاء الفئة الحجمية من ٥٠٠ ألف إلي مليون نسمة في هذا النسق، الأمر الذي يزيد من سيطرة القاهرة الكبرى والأسكندرية علي باقي المدن، التي ضعف فيها الإقتصاد المحلي وانتشرت فيها البطالة، مع إهمال تخطيط المستقرات الريفية الأمر الذي أدى إلي تمددها عشوائيا علي الأراضي الزراعية وخاصة أن هناك ٤٤٤٠ قرية بجانب الآلاف من النجوع والكفور والعزب منتشرة داخل الأراضي الزراعية بكثافة بنائية وسكانية منخفضة^٤.

هذا بالإضافة إلي قصور التشريعات العمرانية في مصر إذ تشترك معظم التشريعات العمرانية ان لم تكن كلها في مجموعة من العوامل أدت إلي الحد من فاعليتها وكفاءتها في تأدية الدور المنوط بها ويمكن حصر أهم هذه العوامل في اقتباس

تشريعات التخطيط والبناء من نماذج لإدارة النمو العمراني في الدول الغربية لا تتلاءم مع الظروف السائدة في مصر وتعدد القوانين التنظيمية والإفراط في التعديل والإلغاء والإعفاء في القوانين واللوائح والتشريعات علي فترات زمنية قصيرة مما يؤدي إلي إضعاف فاعلية القيود التنظيمية، ووجود تناقضات مواد القوانين المختلفة ومثال ذلك تعرض قانون البيئة الصادر بالقانون ٤ لسنة ١٩٩٤ في مواد كثيرة منه إلي نقاط تخص بالدرجة الأولى التخطيط العمراني مع مراعاة أن هذه النقاط عالجها التخطيط العمراني، وتبين أن غياب المساواة وانعدام الشفافية ونقشي الفساد وتدني الكفاءة والفعالية وعدم الاستجابة للاحتياجات المختلفة للمواطنين، وعدم الإلتزام بالقانون من المظاهر التي تعكس غياب مبادئ الحوكمة كما تحرم المواطن من حقه في الحصول علي الخدمات العامة بجودة عالية وبشكل عادل ويؤدي إلي انخفاض مؤشرات التنمية وظهور الفقر والأمية والتدهور الصحي والبيئي - وهو ما يضعف الثقة بين اطراف المجتمع وخاصة بين الحكومة والمواطنين^{١٦}.

وبالنظر إلي مجموعة المشكلات العمرانية التي تواجهها مصر وفي إطار إهتمام الهيئة العامة للتخطيط العمراني بدفع عجلة التنمية الشاملة والعدالة والمستدامة وإعادة بناء الثقة بين المواطنين والدولة وتوسيع نطاق المشاركة المجتمعية في صناعة القرارات والسياسات العامة وتحقيق المساواة في الحقوق والفرص بين كافة المواطنين - فقد تبنت الهيئة أسلوب التخطيط الاستراتيجي لمدن الجمهورية والذي من خلاله يمكن جمع المجتمع المحلي لتحديد وتنفيذ المشروعات ذات الأولوية والأنشطة المختلفة بهدف خلق مدينة قادرة علي الإستدامة في مواجهة الظروف المتغيرة واستحداث أدوات لخلق فرص عمل مناسبة وتحسين مستوي المعيشة للقراء والفئات المهمشة، وبناء مؤشرات لقياس جودة الحياة والحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة واستخدامها في قياس وتقييم جودة وكفاءة أداء القطاعات الخدمية التي تمس حياة المواطن وتدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية^{١٧}.

٢- خصائص الأسلوب التخطيطي الاستراتيجي المتبع في هذه الفترة:

يمكن تلخيص خصائص التخطيط الاستراتيجي في ستة محاور يمكن مناقشتها كالتالي^{١٨}:

أولاً: يتميز منهج التخطيط الإستراتيجي بملاءمته لديناميكية ومرونة اقتصاديات السوق وتعقيدات وتشابكات الإقتصاد العالمي الجديد، وينطوي تطبيق هذا المنهج علي إضافة مفاهيم جديدة إلي تلك السائدة والمتعارف عليها في منهج التخطيط الشامل، كما يتحتم علي المخطط اكتساب مهارات اضافية بجانب أنه خبيراً فنياً.

أن منهج التخطيط الإستراتيجي هدفه الوصول إلي مشروعات محددة يمكن تنفيذها من خلال استغلال موارد شركاء التنمية لتحقيق أهداف المخطط، وهذا يعني أن المنهج متوجه بطبيعته للفعل الممكن والمخطط عليه أن يتصف بصفات رجال الأعمال ليتمكن من الوصول إلي تحقيق وتنفيذ المشروعات.

يعتمد منهج التخطيط الإستراتيجي في مراحله المختلفة علي الإتصال والتواصل مع شركاء التنمية بهدف تحديد الأهداف والاحتياجات ومعرفة مواطن الضعف والقوة من ناحية، ومعرفة المنافسين والمتعاونين من جهة أخرى، وتحديد وترتيب أولويات تنفيذ المشروعات الإستراتيجية، وتوزيعها علي شركاء التنمية.

ولهذا يمكن وصف العملية التخطيطية بأنها مخططات فعل قائم علي الإتصال وتتطوي علي مفاهيم مثل المشاركة والشراكة والديمقراطية، والتنسيق والتعلم المشترك والوصول إلي الإجماع وتحليل منظومة الحكم والإدارة وتطوير المؤسسات، ويتطلب هذا المنهج من المخطط أن يتصف بقدرات تمكنه من الإتصال وأن يكون وسيطاً بين الشركاء ومحكما ومفاوضاً بينهم حين الإختلاف علي ألا ينجح لأي طرف.

إن منهج التخطيط الإستراتيجي يتطلب من المخطط أن يري الصورة كاملة علي المستوي العالمي القومي والمحلي ويحدد الفرصة ويتجه إلي انتهازها لمصلحة المجتمع المحلي أو المؤسسة أو المنظمة التي يعمل من أجل تنميتها، ويتطلب أيضا من المخطط أن يتمكن من الوسائل التقنية المتقدمة لجمع البيانات والوصول إلي المعلومات وتنمية قدراته التحليلية من خلال علوم الإحصاء وإمكانياته علي فهم الظواهر من خلال إلمامه بعلوم التفسير مثل الإقتصاد والإجتماع والجغرافية والتاريخ والسياسة.

ثانيا: يتوجه المخطط الاستراتيجي إلي الإعتماد علي آليات السوق وخصائص المجتمع والإقتصاد المعلوماتي كما يحتم إعادة تعريف دور الدولة وضرورة توجيه جهودها لإستثمار رأس المال البشري، حتي يتمكن المجتمع من الإستفادة من أكثر عناصر الإنتاج أهمية وإنتاجية وهو القوي العاملة، وهذا يتم عن طريق بناء القدرات وتنامي أهمية الجهود في قطاعات الصحة والتعليم والاتصالات والمواصلات.

ثالثا: حاجة المجتمع لجهود جماعية من خلال منظمات المجتمع المدني - يطلق عليه قطاع عام جديد - يوفر للطبقات الأقل حظا ما تحتاجه من خدمات اجتماعية تنمية مهارات وبناء قدرات، وذلك في مواجهة آليات اقتصاد السوق من أجل تحقيق الإستقرار الاجتماعي، وهنا يبرز دور المنظمات غير الحكومية ومنظمات تنمية المجتمع المحلي والمنظمات التي لا تسعى للربح والتي يعتمد عليها المخطط الاستراتيجي في بناء خطته واستراتيجياته وأهدافه.

رابعا: يواجه المخطط الاستراتيجي موجة التصنيع الجديد في دول العالم النامي والتي أدت من خلال اندماجها في عملية العولمة إلي ظهور ما يطلق عليه العالم الرابع في المناطق المهمشة والعشوائية، هذه الظاهرة أدت إلي إزدياد الحاجة إلي تجديد جهود التخطيط العمراني بدراسة وتحليل العمليات التخطيطية نفسها في تلك المناطق، والتي يمارسها الأفراد والمؤسسات والمنظمات المحلية غير الرسمية.

خامسا: تنصدر قضايا البيئة والتنمية المستدامة أولويات قائمة أهداف جهود التخطيط الاستراتيجي ويترتب علي ذلك ضرورة تطوير مفهومنا لتخطيط استعمالات الأراضي ليصبح أكثر شمولية بحيث يتناول التأثيرات البيئية له. ويرتبط التخطيط البيئي بمفهوم الإستدامة والذي يعني أن التنمية المستدامة هي التنمية التي توفي باحتياجات الحاضر دون الحد من قدرة الأجيال القادمة علي توفير احتياجاتهم، ونظرا لأن البيئة لا يمكن أن تتجزأ فلا بد للتخطيط البيئي أن يكون متكاملًا ويجمع بين التخصصات المختلفة وموجها نحو تحقيق الهدف طويل المدى والإستدامة البيئية.

سادسا: تغيير مفهوم الحيز من أنه يتكون من مجموعة من الأماكن المادية إلي أنه جزء من شبكة تدفقات يفرض تغيرا موازيا في مجال التخطيط والتصميم.

وإذا كان التخطيط العمراني في مصر سوف يساير الاتجاهات العالمية في القرن الواحد والعشرين فإن التحدي يقع علي عاتق كل من الدولة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والإعلامية ومجتمع المخططين المصريين يتمثل ذلك في النقاط التالية⁹:

- الحفاظ علي أهدافنا الخاصة والتي تعكس متطلباتنا ضمن مجموعة أهداف المشروعات التخطيطية.
- العمل الجاد نحو صياغة إطار فكري تخطيطي تتغذي روافده من خصوصيتنا الثقافية والتاريخية والسياسية والإقتصادية والتقنية ويتناغم في نفس الوقت مع الإطار العالمي.

- السعي نحو تحقيق لامركزية التخطيط واتخاذ القرار، ولا يتأتى ذلك إلا بمزيد من الديمقراطية التي ستؤدي حتما إلى المشاركة والشراكة والشفافية.
- الدعوة المخلصة لرجال الأعمال بمراعاة مصالح المجتمع العليا خلال سعيهم نحو تحقيق مصالحهم المشروعة والتي يقرها الدستور ويحميها المجتمع بمؤسساته وطوائفه المختلفة.
- ضرورة تكريس الجهود نحو تطوير خدمات تعليمية وصحية وأكثر فعالية والعمل على زيادة أعداد المخططين العمرانيين وإعدادهم على أعلى مستوى من الكفاءة العلمية والفنية والإلتزام الخلقي والوطني لمواجهة المشكلات العمرانية والتي نواجهها.

٣- عوامل نجاح المخطط الاستراتيجي °:

لكي ينجح المخطط الاستراتيجي وتتحقق أهدافه يجب أن تتوفر العناصر التالية فيه:

- إقتناع المسؤولين بأهمية التخطيط الاستراتيجي والجدية في التعامل معه وتوفير الإرادة السياسية.
- توفير متطلبات الخطة من موارد بشرية وتنظيمية وتقنية.
- وضع برنامج زمني مناسب.
- توصيف المعنيين بالتنفيذ ومتابعتهم.
- توافق الهيكل التنظيمي مع الخطط الاستراتيجية.
- توفير دعم معلوماتي فعال.
- اتباع نظام موازنات فعال.
- الواقعية في التقديرات والخطط والأهداف.
- المرونة في التواصل والمتابعة.
- المتابعة المستمرة والتقييم والتطوير.

٤- دور المخطط الاستراتيجي في تعزيز الحوكمة الرشيدة:

مقدمة: فرض المخطط الاستراتيجي أشكالاً جديدة في صنع القرار وذلك بإصلاح الحكم المحلي واللامركزية والشراكة، فالمخطط الاستراتيجي ظهر كمنهج إداري يسعى للتوفيق بين المصالح المتنافسة وتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد، ومن خلال المخطط الاستراتيجي يصبح علي عاتق الحكومة توجيه سياسة عامة لتعزيز وتطوير أربعة أولويات: التنمية الاجتماعية والموارد البشرية، التنمية الاقتصادية، تطوير البنية التحتية والاستدامة العمرانية، تعزيز الحوكمة الرشيدة وتفعيلها، وفيما يلي دراسة لآلية المخطط الاستراتيجي لتعزيز الحوكمة الرشيدة^{١٧}.

٤-١ معنى الحوكمة الرشيدة:

الحوكمة الرشيدة هي الإدارة الجيدة لجميع مؤسسات الدولة من خلال سياسات وآليات وممارسات تقوم علي الشراكة والشفافية وسيادة القانون، و تسعى لتحقيق العدالة وعدم التمييز بين المواطنين والاستجابة لاحتياجاتهم، مع تحري كفاءة الوصول بالسياسات والخدمات لأعلي مستوي من الفعالية والجودة التي ترضي المواطن^٦.

٤-٢ الحوكمة الرشيدة لها فوائد حولها المخطط الاستراتيجي إلي أهداف أساسية له^٧:

- تكفل الحوكمة الرشيدة إخراج الرؤي والسياسات والخدمات بصورة تعكس إحتياجات المجتمع وتوقعاته.
- تكفل الحوكمة الرشيدة وصول الخدمات كاملة وبصورة فعالة لكافة شرائح المجتمع خاصة الفقراء والمهمشين.
- لن يكون هناك إهدارا للموارد.
- تكفل المتابعة والرقابة الفعالة للمواطنين والمحليات والجمعيات الأهلية علي جودة الخدمات وأوجه الإنفاق ووجود قواعد للمساءلة والمحاسبة يمكن اللجوء إليها.
- الوصول لقرارات تنموية أكثر حكما ورشادة لأنها مبنية علي الشفافية والمشاركة.
- مشاركة كافة الأطراف المعنية سواء صناع القرار أو قاعدة المجتمع، كما يتم التعبير عن الإحتياجات وإبداء الآراء وصولا إلي تقييم القرارات.

٤-٣ منهجية المخطط الاستراتيجي لتعزيز الحوكمة^{١١}:

تقوم الهيئة العامة للتخطيط العمراني بإعداد المخططات الاستراتيجية، وهي مخططات تحدد الرؤية المستقبلية للتنمية العمرانية، وتبين هذه المخططات الأهداف وخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبيئة العمرانية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة - كما تحدد الإحتياجات المستقبلية للتوسع العمراني واستعمالات الأراضي المختلفة وبرامج وأولويات وآليات التنفيذ ومصادر التمويل، هذه الرؤي والسياسات والبرامج والآليات تتم جميعها من خلال شراكة مجتمعية منظمة وفي إطار من الشفافية والفعالية والكفاءة والمساءلة.

- فأما عن مفهوم الشراكة فتعني الإشتراك في العملية التخطيطية التنموية من خلال إبداء الرأي والإشتراك في التقييم والتنفيذ.
- وأما عن الشفافية فتعني سهولة الحصول علي المعلومات والإنتفاع في العلاقة بين الحكومة والمواطنين.
- وأما عن الفعالية فتعني جودة الخدمات ورضا المواطن عنها.
- وأما عن الكفاءة فتعني تقديم الخدمات وتطبيق السياسات العامة بأقل قدر من التكلفة.
- وأما عن المساءلة فتعني إيجاد جهات رقابية فعالة.

من الناحية القانونية ينص قانون البناء الموحد ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ صراحة علي أهمية المشاركة المجتمعية كأحد الأركان الأساسية لعمليات التخطيط العمراني ويتم ذلك من خلال عرض المخططات أثناء مراحل إعدادها علي شركاء التنمية وذوي

الصلة في اجتماعات وورش عمل وجلسات استماع. وهي الآليات القانونية المتوفرة للمواطنين لممارسة حقهم في المشاركة المجتمعية في عملية إعداد المخططات العمرانية^{١٤}.

وطبقا للمادة ١١ من قانون البناء الموحد ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ تلتزم الإدارات العامة للتخطيط والتنمية العمرانية بإعداد تقارير عن إحتياجات وأولويات التنمية العمرانية - وتقديم اقتراحاتها للمشروعات اللازمة وخطة العمل وذلك بمشاركة الجهة الإدارية المختصة والمجالس الشعبية والأجهزة التنفيذية المختصة وممثلي المجتمع المدني^{١٥}.

ويقوم المجتمع المدني بالمشاركة في العملية التخطيطية من خلال اجتماعات شركاء التنمية حيث ألزم القانون الإدارات العامة للتخطيط والتنمية العمرانية بإشراك المواطنين في إعداد تلك المخططات.

أما آليات المشاركة المجتمعية فقد نصت عليها كراسة الشروط المرجعية الصادرة من قبل الهيئة العامة للتخطيط العمراني - فتستوجب كراسة الشروط المرجعية عقد اجتماعات بين المكاتب الاستشارية الموكل إليها إعداد المخطط وممثلين عن المجتمع المدني وذلك للتعرف علي طموحات ومشاكل أهالي المنطقة وفرص التنمية بها^{١٦}.

وتستوجب المادة ١٢ من قانون البناء الموحد عقد اجتماع عام شامل لكافة شركاء التنمية من مواطنين وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص والجمعيات الأهلية والمجلس الشعبي المحلي المختص وكذا كافة الإدارات المعنية المحلية بالإضافة إلي ممثل عن المركز الإقليمي للهيئة العامة للتخطيط العمراني، ويهدف هذا الاجتماع إلي مناقشة النتائج النهائية لمشروع المخطط الاستراتيجي ومخرجاته - وبدون ذلك لا تكتسب العملية التخطيطية الشرعية المطلوبة^{١٧}.

٤-٤ تعزيز الحوكمة من خلال الشراكة في مشروع المخطط الاستراتيجي لمدينة أسيوط^{١٨}:

كان هدف المرحلة الاولى من المشروع هو التشخيص السريع للأوضاع الحضريه علي الصعيدين القومي والمحلي، ويركز التحليل علي ستة موضوعات هي : الحكم الحضري- المأوى والعشوائيات ، قضايا النوع ، البيئة الحضرية، الخدمات الاساسية والمرافق الحضرية. والاقتصاد المحلي

ثم جمع معلومات من خلال مستوي اللقاءات والمناقشات مع الافراد ومراكز المعلومات ، بهدف تقييم مواطن القوة والضعف والفرص والمخاطر (نقاط) علي المستوى المحلي والقومي للمدينة.

عرض النتائج علي المسؤولين من المجتمع المحلي خلال ورش عمل، واجتماع علي مستوي شركاء التنمية ، والعمل علي التوصل الي توافق في الاراء بشأن المشروعات ذات الاولوية. والاهتمام باعداد التقرير المحلي والقومي من المعلومات التي تم جمعها لتحديد سبل المضي قدما في خفض الفقر الحضري.

استهدف تحسين الحكم الحضري الرشيد بأسيوط من خلال عدد من الخطوات منها: تأهيل الكوادر، تدعيم مجلس المدينة، تنمية القدرات الادارة المحلية، تحسين الامداد بالخدمات، وإعداد رؤية استراتيجية مناسبة لظروف مدينة أسيوط تقودها الي التنمية المستدامة المرجوة. فضلا عن ضرورة الاخذ في الاعتبار دور القطاع الخاص والمشاركة الشعبية في عجلة التنمية^{٢١}.

٥- دور المخطط الاستراتيجي في دعم الإدارة المحلية:

من أهم الدوافع الملحة لعمل تغيير شامل في الإدارات المحلية هي المشاكل التالية:

- الروتين السلبي الذي يسيطر علي أجهزة الإدارة المحلية بالمدينة مما يؤدي إلي تعطيل مصالح المواطنين وتعقيد الإجراءات.
- المركزية التي تؤدي إلي ببطء صناعة القرار لاعتمادها علي المراسلات وانتظار الرد والرأي من الإدارات المركزية.
- المركزية في الإدارة المحلية يؤدي إلي انعدام مشاركة الجماهير في صناعة القرار وبالتالي تفقد العملية التنموية الحساسية لاحتياجات المجتمع.
- المركزية في الإدارة المحلية لا تميز بين خصوصيات المدن.

وعلي هذا فإن سياسة اللامركزية هي الضمان الوحيد للتفاعل مع مشاكل المدن، ومن خلال تحليل الوضع الراهن والوقوف علي مواطن القوة والضعف وفي ظل الرؤية العامة لتطوير الإدارة المحلية أمكن وضع التصور النهائي لاستراتيجية تطوير الإدارة المحلية بالمدينة وأهدافها، وقد ظهر ذلك في المخطط الاستراتيجي العام لمدينة أسبوط حيث صيغت الرؤية: "تعزيز اللامركزية في نظام الإدارة المحلية"^٧.

هذه السياسة تهدف إلي إعطاء دفعة قوية لجهود اللامركزية حيث تعطي دورا أكبر وصلاحيات أوسع لمديريات وأجهزة الإدارة المحلية في إدارة عملية التنمية غي مستوي المدينة. وفي سبيل تحقيق هذه السياسة تم عقد دورات تدريبية للإدارة المحلية بأسبوط لتأهيل الكوادر في التعامل مع القرار التنموي التخطيطي بعيدا عن المركزية وشفافية وشراكة المجتمع المدني^{٢١}.

٦- دور المخطط الاستراتيجي في إدارة العمران:

إدارة العمران هي عملية صعبة ومعقدة وذلك لتعدد البيئة وكثرة العوامل المؤثرة عليها وعلي تشكيلها وخطورة المشكلات التي تواجهها، وفي ظل هذه التشابكات فإن دور المخطط يحتاج إلي إعادة تعريف في منظومة إدارة العمران - لأنه يجب أن يكون علي دراية علمية وخبرة كافية بكل المجالات المتعلقة بالعمران الحضري، وعليه فإن المخطط يجب أن يعمل مع انفة من الخبراء يمثل كل منهم مجال من مجالات القضايا العمرانية - أي أن المخطط يجب أن يعمل من خلال فريق تخطيط، هذا ما يتوفر في المخطط الاستراتيجي إذ يبدأ المشروع بالإتفاق مع مكتب استشاري يضم كافة التخصصات - خبير متخصص في كل مجال من مجالات العمران - ليعمل الجميع كل في تخصصه علي دراسة وتنمية المجال المتخصص به في إطار التعاون مع باقي التخصصات.

٦-١ آليات إدارة العمران^{١٣}:

- المؤشرات الحضرية وهي وسيلة للحصول علي المعلومات الأساسية حول البيئة العمرانية ومشكلاتها وأنماطها، ويسمح بإجراء تقييم للأوضاع القائمة ومراقبة التغير مع الزمن - وقد تم إنشاء مرصد حضري بواسطة الهيئة العامة للتخطيط العمراني بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للتجمعات البشرية لإثراء الدراسات العمرانية.
- نظم المعلومات الجغرافية وهي أداة مفيدة للغاية في التحليلات وفي توصيل المعلومة للعامة ومتخذي القرار علي سواء، وهي تتضمن تحليلات استعمال الأراضي وتحليل البنية التحتية والخدمات البيئية والتحليلات الديموجرافية.

- تقييم الأثر البيئي وهو آلية مصممة للتنبؤ بآثار المشروعات والعمليات المختلفة علي البيئة، ويهدف إلي إدخال الاعتبارات البيئية ضمن عملية اتخاذ القرار في خطط ومشروعات التنمية.

المخطط الاستراتيجي - كما هو منصوص عليه في الشروط المرجعية - يستعمل برنامج نظم المعلومات الجغرافية في ادخال البيانات والخرائط عن البيئة العمرانية والعمران الحضري للمدينة عند العمل في المشروع وبالتالي يصبح من السهل علي شركاء التنمية ومتخذي القرار الإستتارة بالمعلومات والتحليلات والبيانات المتوفرة.

٦-٢ إدارة العمران من خلال المخطط الاستراتيجي لمدينة أسيوط^{٢١}:

شكل التغير السريع في نمط الحياة في مصر منذ خمسينات القرن الماضي وحتى الآن متمثلاً في ضعف الدخول والانفتاح علي الغرب ونمو القيم الاستهلاكية مع اقتران كل ذلك بارتفاع كبير في معدل الهجرة من الريف إلي المدن والقصور الشديد في القوانين المنظمة للعمران وآليات تطبيقها وتدخل الدولة في عملية إدارة العمران بقرارات سياسية بدلاً من قرارات علمية - كل ذلك شكل ضغطاً شديداً علي العمران المصري.

وفي مدينة أسيوط ظهر ذلك في شكل مجموعة كبيرة من المشاكل المعاصرة مثل تآكل الأرض الزراعية، الاختناقات المرورية، ارتفاع الكثافة البنائية والسكانية، تدهور البنية التحتية، وتلوث البيئة بمختلف أنواعها، الأمر الذي احتاج إلي منظومة جديدة لإدارة العمران تتفق مع متطلبات العصر واحتياجات الإنسان المعاصر.

ولتحقيق هذه المنظومة وضع المخطط الاستراتيجي مجموعة من الأسس في إعداد مشروع المخطط الاستراتيجي لمدينة أسيوط:

- إشراك الحكومة في إعداد المخطط لضمان الدعم السياسي وذلك بالعمل من خلال فريق عمل تمثله إدارة التخطيط بالمحافظة والإدارة الهندسية لحي شرق وحي غرب أسيوط مع فريق عمل من المركز الإقليمي بأسيوط تحت إشراف السيد محافظ أسيوط.
- توفير الدعم الفني: وذلك بإعطاء دورات تدريبية للعاملين بالمجالس المحلية حتي يتمكنوا من إنشاء قاعدة بيانات عن العمران يتم بها تسجيل ومتابعة وتقييم التغير في البيئة العمرانية.
- وضع الاشتراطات البنائية التي تفعل آليات إدارة العمران بجانب اللوائح والقوانين الإدارية للدولة.

٧- دور المخطط الاستراتيجي في التنمية المستدامة:

تعني التنمية المستدامة التنمية المستدامة هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الاضرار بقدرة اجيال المستقبل علي الوفاء باحتياجاتها الخاصة ، وهي تفترض حفظ الاصول الطبيعية لاغراض النمو والتنمية في المستقبل^{٢٠}.

وفكرة المدينة المستدامة تعتمد علي رؤية بيئية واقتصادية وثقافية واجتماعية - والهدف من استدامة تطوير المدينة هو استدامة استغلال الموارد الطبيعية المتجددة والنقليل من استهلاك الموارد الطبيعية الموجودة بكميات محدودة، مع تطبيق كامل قدر الإمكان لاقتصاد الدورة المغلقة واستدامة الاقتصاد والاندماج الإجتماعي والإشتراك في تحمل المسؤولية والمشاركة الديمقراطية للسكان^١.

كما تعرف التنمية المستدامة بمفهومها الشامل والعام على أنها عبارة عن نشاط شامل لكافة القطاعات سواء في الدولة أم في المنظمات أم في مؤسسات القطاع العام أو الخاص أو حتى لدى الأفراد، حيث تشكل عملية تطوير وتحسين ظروف الواقع، من خلال دراسة الماضي والتعلم من تجاربه، وفهم الواقع وتغييره نحو الأفضل، والتخطيط الجيد للمستقبل، وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد والطاقات البشرية والمادية بما في ذلك المعلومات والبيانات والمعارف التي يمتلكها المقيمون على عملية التنمية، مع الحرص على الإيمان المطلق بأهمية التعلم المستمر واكتساب الخبرات والمعارف وتطبيقها، ولا تقتصر التنمية على جانب واحد أو مجال واحد فقط من المجالات الحيائية بل تشمل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والإنسانية والنفسية والعقلية والطبية والتعليمية والتقنية وغيرها، بحيث تهدف بشكل رئيسي إلى رفع وتحسين مستوى المعيش لدى الأفراد، وضمان معيشة أفضل للأجيال القادمة^{١١}.

في أول يناير ٢٠١٦ بدأ رسمياً تنفيذ أهداف التنمية المستقبلية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وبمراجعة الأهداف القطاعية لمشروع المخطط الاستراتيجي لمدينة أسيوط نجد أن الأهداف تتوافق تماماً مع أهداف خطة التنمية المستدامة والغرض منها الحفاظ على المزايا الطبيعية والبشرية والحضارية للمدينة واستغلالها الاستغلال الأمثل للوقت الحالي وللمستقبل الأجيال القادمة.

وفيما يلي الأهداف القطاعية لمدينة أسيوط في المخطط الاستراتيجي^{١٢}:

- قضايا الحكم الحضري: وأهدافه تتلخص في تطوير أداء الإدارات الحكومية والمجالس الشعبية، تطوير القوانين والتشريعات، المشاركة الشعبية.
- قطاع المأوي والعمران: وأهدافه تتلخص في توفير المأوي المناسب، تطوير العشوائيات والحد من ظهورها، وضع المخططات العمرانية للمدينة بأكملها، التنمية العمرانية المستدامة للمدينة،
- قضايا الفقر والمرأة والمهمشين: وتتلخص أهدافه في تضمين قضايا الفقر والمرأة والمهمشين ضمن خطط التنمية، دعم المواطنة والمساواة لجميع السكان.
- قضايا البيئة الحضرية: وتتلخص أهدافها في تحسين البيئة الحضرية والحد من التلوث ورفع الوعي البيئي.
- قطاع المرافق والخدمات وتتلخص أهدافه في تحسين الخدمات العامة المقدمة للمواطنين، والإدارة الفاعلة للمرافق.
- قطاع تنمية الإقتصاد المحلي: وتتلخص أهدافه في خفض معدلات البطالة، زيادة الناتج المحلي ومتوسط دخل الفرد، وجذب الاستثمارات للمدينة.

٨- دور المخطط الاستراتيجي في تطوير المدينة الذكية^٣:

لتقنية المعلومات دوراً كبيراً في تحقيق التنمية المستدامة في هذا العصر الذي تحدد فيه التكنولوجيات القدرات التنافسية، تستطيع تقنية المعلومات أن تلعب دوراً مهماً في التنمية المستدامة، إذ يمكن تسخير الإمكانيات اللامتناهية التي توفرها تقنية المعلومات من أجل إحلال تنمية مستدامة اقتصادية واجتماعية وبيئية، وذلك من خلال تعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة كما يلي:

١. تعزيز أنشطة البحث والتطوير لتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيات الحيوية، واعتماد الآليات القابلة للاستدامة.
٢. تحسين أداء المؤسسات الخاصة من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة، فضلاً عن استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا.
٣. تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة، ولاسيما أن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية وزيادة النمو الاقتصادي وتوليد فرص عمل جديدة وتقليص الفقر.
٤. وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي.. بحيث يتم إدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع العمل على تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.

وقد ظهرت وسائل مساعدة للتخطيط بواسطة الحاسب الآلي مثل استخدام نظم المعلومات الجغرافية التي مكنت للمخطط استعمال التخطيط ثلاثي الأبعاد وتغذية المخطط بكافة البيانات الخاصة بالسكان والأرض مما مكنه من توثيق الوضع الراهن بدقة، والمخطط الاستراتيجي ينص علي وجوب القيام بجميع اعمال المخط من خلال برنامج نظم المعلومات الذكية وتسليمها للوحدة المحلية بصورة رقمية^{١٥}.

أما المدينة الذكية فتعد توجها ناشئا في أوساط صناعات السياسات في مختلف أنحاء العالم - وتسهم الهجرة والتحسين المتسارع في مستويات المعيشة في تحقيق ارتفاع غير مسبوق في مستويات التمدين والتحول الحضاري - بيد أن هذا المستوي من التحضر يتطلب تحكما فعالا في الموارد وتطوير البنى التحتية والتحكم في مستويات الازدحام المروري والتلوث^٣.

والمدينة الذكية هي المدينة التي تستخدم أساليب مبتكرة لتذليل المشاكل اليومية، وهي التي تلبي احتياجات مواطنيها بطرق تؤدي إلي الإرتقاء بمستوي الحياة،، وقد حدد منتدي المجتمعات الذكية ٢٠٠٦ الخصائص الواجب توافرها في المدينة الذكية^٩:

- تقديم خدمات الإتصالات ذات الناق العريض.
- التركيز علي التعليم والتدريب الفعال.
- تحقيق التوازن في توزيع الخدمات الرقمية بحيث تضمن استفادة جميع الأفراد من التقنيات.
- تعزيز الإبداع في القطاعين العام والخاص وإنشاء مجموعات إقتصادية لتمويل التنمية.
- تحقيق تنمية إقتصادية تعمل علي جذب اليد العاملة الماهرة.

دور المخطط الاستراتيجي في اقتراح القرية الذكية في مدينة أسيوط^{٢١}:

بناء علي دراسات الوضع الراهن لمدينة أسيوط والذي حدد إمكانات المدينة البشرية والطبيعية أمكن صياغة رؤية تنموية لها من خلال الاجتماع بشركاء التنمية، وهي تعظيم دور مدينة أسيوط كعاصمة إقتصادية وإدارية وخدمية للصعيد، حيث

أن مواردها الطبيعية والبشرية والمادية ومقوماتها المكانية وارتباطاتها الإقليمية ومكانتها العلمية وامتلاكها لمسارات الربط الإقليمي والدولي، كل ذلك يؤهلها لتكون عاصمة متعددة الوظائف لإقليم أسيوط،

وعلي هذا نجد أن مدينة أسيوط تتميز بمجموعة من الميزات التنافسية نتيجة العوامل الطبيعية والبشرية ولعل من أهمها والتي يجب التركيز عليها الدور الذي تلعبه جامعتي أسيوط والأزهر في تطوير المدينة كمركز خدمي علي مستوى الجمهورية، ومن هنا جاءت فكرة إنشاء القرية الذكية بالمدينة، لتحقيق التنمية المستدامة في محافظة أسيوط.

وبالفعل تم أخذ القرار من المسؤولين لإنشاء أول قرية علي مستوى الصعيد ومن المقرر إقامتها علي مساحة ١٢٠ فدان، باستثمارات قيمتها ٤ مليارات جنيه علي مدي زمني يتراوح بين ٧ إلي ١٠ سنوات، وهي سوف تساهم في نقلة نوعية للمدينة وتوفر آلاف من فرص العمل للإقليم ككل.

وتقوم فكرة القرية على نقل وتطوير وابتكار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم مشروعات التنمية المجتمعية والاقتصادية بالمجتمع، وبناء مجتمع معرفي قائم على التكنولوجيا، وتوفير مناخ مميّز لتشجيع الاستثمارات الأجنبية لتوفير المزيد من فرص العمل.

وتتمثل أنشطة القرية الرئيسية في إقامة حضانات تكنولوجية ومركز إبداع وتطوير مراكز بيانات ومركز للخدمات الحكومية الإلكترونية وكذلك مراكز إتصالات وخدمات تعهد، كما تشمل القرية على أنشطة خدمية كقاعة مؤتمرات وأفرع للبنوك وسنترال ومكتب بريد ونادى إجتماعى مدرسة ومركز توثيق حضارى كان ذلك ضمن زيارة الوزير للمحافظة، بالإضافة إلي التطوير الذي سيتم مع الوقت فتقدم خدمات الحكومة الإلكترونية من خلال القرية وأهمها:

- خدمات المواطنين وهي التي تعني بتقديم كافة أنواع الخدمات الحكومية للمواطنين إلكترونياً مثل وثائق المدينة وتراخيص البناء.
- خدمات القطاع الحكومي وتعني بتبادل المعلومات والمراسلات بين الإدارات الحكومية بحيث تتشارك اقدارات المختلفة في اتخاذ القرارات بطريقة سريعة ومنظمة وبدون تضارب.
- خدمات الموظفين وهي التي تعني بالتعامل بين الإدارات الحكومية المختلفة وبين موظفيها المتعددين.
- خدمات القطاع التجاري والتي تعني بالمعاملات بين الإدارات الحكومية المختلفة وبين الشركات.
- زيادة استخدام الحلول الإلكترونية في الإدارات المحلية وإدارة التخطيط ومركز المعلومات بالمحافظة لدعم الشراكة والشفافية في تحسين جودة الخدمات التنموية، وزيادة إنتاجية الخدمات العامة وإنتاجية مستخدميها، وذلك بنشر المعلومات بأكبر قدر من الحداثة.
- العناية بالتواصل بسكان المدينة وإشراكهم في عملية الحكم واتخاذ القرار في المشروعات الحيوية، عن طريق تقنية البيانات المفتوحة ومبدأ الحكم المنفتح وتطبيق الديمقراطية والتوسع فيها عن طريق البيانات الرقمية.

٩- نتائج البحث:

إن متطلبات التنمية لأي مدينة هو تحقيق نوعا من أنواع التوازن السكاني والمكاني الذي يضمن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية الشاملة ذات الأبعاد الإقليمية والمحلية علي أن تكون برنامجا إنتاجيا يحقق مجتمعا مستقر، وعلي هذا فإن إعداد المخطط الاستراتيجي للمدينة بما يحمله من أهداف تنموية نحسب أنه أحد الوسائل الفاعلة لتحقيق التنمية الشاملة للمدينة.

وعليه فإن المخطط يجب أن يشتمل علي تحديد الأهداف وتطوير رؤي التنمية وتحديد الاستراتيجيات وبرامج المشروع، معتمدا علي الشراكة الفعالة للأطراف ذات الصلة وأصحاب المصلحة، وأن يشتمل أيضا علي الأهداف التالية:

- المساهمة في دفع عجلة التنمية من خلال تدعيم وتحديث القاعدة الاقتصادية للمدينة وتوفير فرص عمل جديدة للعمل بها.
- التعامل مع قضايا التنمية المستدامة وتحسين الظروف المعيشية للسكان مثل القضايا البيئية وقضايا المأوي والسكان وتدعيم المرافق.
- الإسهام في الإدارة الجيدة لل عمران من خلال خطط واضحة وملزمة واشتراطات قابلة للتطبيق.
- رفع كفاءة الكوادر الفنية والإدارات المحلية بالتدريب علي استخدام أحدث التقنيات.
- اقتراح المشاريع التنموية مع إعداد دراسات جدوي لها.
- الإهتمام بشكل أساسي بالتقنيات المعلوماتية الحديثة وتوجيه المدينة إلي التوجه الذكي الذي يواكب متطلبات العصر.

المراجع:

- ١- آدم النور (٢٠١٤)، عز الدين، التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق.
- ٢- إبراهيم (٢٠٠٥)، عبد الباقي، مستويات التخطيط ومدخل عام لتخطيط المدن.
- ٣- المدن الذكية المستدامة (٢٠١٤)، نحو معيشة أفضل.
- ٤- الهيئة القومية لضمان جودة التعليم (٢٠١٦)، المعايير القومية الأكاديمية القياسية لبرامج التخطيط العمراني.
- ٥- الهيئة العامة للتخطيط العمراني (٢٠١٤)، المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية ومناطق التنمية ذات الأولوية.
- ٦- برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان، أدبيات الحوكمة الرشيدة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- ٧- برنامج تدريبي، دور مجلس الأمناء في اللامركزية والحوكمة الرشيدة واللائحة الداخلية.
- ٨- حمزة (٢٠١٦)، عاطف، تخطيط المدن.
- ٩- رياض (٢٠١٣)، خلود، مناهج تخطيط المدن الذكية "حالة دراسة: دمشق".
- ١٠- سامي (٢٠١٠)، مها، عمران المدن - نحو مستقبل أفضل.
- ١١- دليل عمل المخطط الاستراتيجي العام للمدن المصرية.
- ١٢- دليل المصطلحات الفنية للتخطيط العمراني ونظم المعلومات الجغرافية.
- ١٣- عبد الباقي (٢٠١٥)، محمد وعبد المنعم الفقي، الإدارة البيئية للعمران الحضري.
- ١٤- قانون البناء الموحد ١١٩ (٢٠٠٨)
- ١٥- كومار (٢٠١٥)، ميجا، وثيقة بناء المدن الذكية.
- ١٦- مجلس الوزراء ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠١٤)، دليل تقييم الحوكمة الرشيدة في القطاعات الخدمية.
- ١٧- مركز بناء المستقبل، تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة.
- ١٨- مدوكي (٢٠١٤)، مصطفى، التخطيط العمراني، جامعة محمد خضر.
- ١٩- مبروك (٢٠١٦)، فاطمة، التنمية المستدامة: أصلها ونشأتها.
- ٢٠- وزارة الدولة لشئون البيئة، التنمية المستدامة في مصر - الجهود والاحتياجات.
- ٢١- وزارة الإسكان والمرافق (٢٠١٦)، المخطط الاستراتيجي العام لمدينة أسيوط، الهيئة العامة للتخطيط العمراني.